الأمم المتحدة AS

Distr.
GENERAL

A/53/865
S/1999/286
17 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ٥٩ من جدول الأعمال
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن
وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والخمسون

# رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٩ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنزويلا لدى الأمم المتحدة

يرتبط الإجراء المعروف باسم صيغة آريا، باسم ممثل فنزويلا السابق في مجلس الأمن في آخر دورة كان فيها بلدي عضوا غير دائم في ذلك المجلس. ويدفعنا هذا إلى التقدم بالتعليقات الواردة في هذه الرسالة، باعتبارها اسهاما في المناقشة التي تجري في الوقت الراهن تحت إشراف الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، والتي تجري داخل المجلس ذاته.

وتظهر النزاعات المعاصرة التي تُشكل تهديدات للسلم والأمن الدوليين بصورة متزايدة أنها ذات طبيعة غير تقليدية كما هو الحال بالنسبة للضالعين فيها.

وأثناء رئاسة فنزويلا للمجلس، في عام ١٩٩٢، وجد المجلس أن من المناسب ومن الضروري الحصول على تقييمات مباشرة من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الذين يستطيعون بسبب ما يضطلعون به من مسؤوليات أو بسبب نفوذهم الشخصي أو المؤسسي أن يسهموا في تحسين فهم طبيعة الحالة قيد الدراسة.

ونظرا لمركز الضالعين في تلك الأفعال عندما لا يكونون خاضعين لحكومات، أو عندما تكون تلك الحكومات، حكومات دول غير أعضاء في المنظمة، ارتأى المجلس أن تكون الاتصالات من هذا القبيل غير رسمية، وأن تُجرى خارج قاعة المجلس مراعاة لحقوق وواجبات الدول الأعضاء المعنية.


99-07343 170399 170399

ومن الجدير بالذكر، في هذا السياق، أنه وإن لم يَحـُل شيء دون قيام رئاسة المجلس أو أعضائه بإجراء اتصالات غير رسمية أو تبادل للآراء من هذا القبيل مع أطراف النزاع من منظور المصالح القومية أو مصالح مجموعات البلدان (مثل الدول الخمس الدائمة العضوية، ومجموعة بلدان عدم الانحياز وغيرها)، فلم يكن من دأب المجلس ككل المشاركة في القيام باتصالات من هذا القبيل.

وبالتالي فقد سمحت عمليات المشاورة غير الرسمية هذه للمجلس ككل بالحصول على معلومات وتقييمات مباشرة تتعلق بالتصورات السائدة في وقت ما لدى المؤثرين في سير عملية حسم النزاع، مباشرة أو بصورة غير مباشرة. وبهذه الكيفية جرى التشديد على مبدأ المسؤولية الجماعية للمجلس، كما تعززت شفافية المشاورات غير الرسمية، بمثل ما تعززت عملية النـُهج التصالحية بين أعضائه. وبالتالي، أظهرت تلك المشاورات جدواها، دون تقويض مسؤولية المجلس أو مسؤولية الأمين العام أو ممثليه الخاصين.

وتـُشكل صيغة أريا في رأينا ثروة من إجراءات مجلس الأمن وثمرة الخبرة، والرؤية العملية لمسؤولياته.

ويجب أن تـُستخدم هذه الآلية ذات الطابع غير الرسمي بالطريقة التي ما برحت تـُستخدم بها حتى الآن، أي حسب تقدير رئيس مجلس الأمن، وبتخويل من أعضاء المجلس. ومع ذلك ينبغي استخدام صيغة أريا وفقا لمفهومها الأصلي ولا يجب الاستناد إليها لاستقبال ممثلي البلدان الكاملة العضوية في الأمم المتحدة، فهذا يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الوارد في المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إغناثيو أركايا
السـفير